

وزارة المال

وزارة المال ليس فيها أكثر من خمسة أو ستة محاسبين «عليهم القيمة»، ما يعني أن أمام هؤلاء الكثير من العمل ليفعلوه، قبل تحديد ما جرى في هذه الشيكات، وخاصة أن معظم حسابات الوزارة، منذ عام 1993، بحاجة إلى تدقيق.

ويجزم المصدر بأن عدد الشيكات المفقودة غير معروف بدقة، مشيراً إلى وجود عدة احتمالات، أقلها ضرراً أن يكون المحتسب الذي نظم حسابات الخزينة غير دقيق في عمله، فضاعت معه أرقام الشيكات، وخاصة أن مديرية الخزينة تصدر عشرات الآلاف منها سنوياً. وفي هذه الحالة، يضيف المصدر، «نكون أمام عملية إهمال إداري». أما الاحتمال الأخطر، بحسب المصدر ذاته، فهو أن يكون «تضييع» هذه الشيكات قد جرى على نحو متعمد، لإخفاء عملية سرقة. وعندها نكون أمام جريمة ينبغي ملاحقة مرتكبيها أمام القضاء. ويلفت مصدر معني بشؤون وزارة المال إلى أن مصرف لبنان «أمام تحدٍ جدي»، إذ إن من واجبه كشف الحسابات التي تظهر ما إذا كانت هذه الشيكات قد ضُرفت أو لا. وإذا كانت مصروفة، فعليه تزويد وزارة المال بكل ما يمكنها من كشف الخلل الإداري، أو إحالة المرتكبين على القضاء. وقبل مصرف لبنان، يضيف المصدر، «يجدر بوزارة المال أن تفتح تحقيقاً، وأن ترسل مصرف لبنان، طالبة منه تزويدها بتفاصيل السجلات المتصلة بها».

وفي جميع الأحوال، يبقى أن احتمالي مصير الشيكات المفقودة لا يحسمهما سوى التحقيق الجدي والشفاف. وكلاهما يبرز الحاجة الملحة إلى تنظيم حسابات الدولة اللبنانية، منذ عام 1993 حتى اليوم، والعودة إلى الصرف وفقاً للقانون، لكي لا يبقى مبلغ 11 مليار دولار ضائعاً، ولكي لا يبقى الرقم في لبنان «وجهة نظر».

تقرير

تهريب سلاح إلى سوريا
قاص وضابط... وهارينا

أكدت مصادر أمنية أن مديرية استخبارات الجيش أحبطت عملية تهريب أسلحة من بيروت إلى سوريا. واللافت أن الموقوفين، بحسب المعلومات الأمنية، كانوا يسعون إلى نقل الأسلحة بحراً، من خلال المرفأ السياحي في منطقة السان جورج

زعم الموقوف الذي يعمل في ميناء سوليدير أنه يرؤجها في مكان عمله. باشرت استخبارات الجيش التحقيق مع الموقوفين، قبل أن يُنقلوا إلى وزارة الدفاع في البرزة، حيث خضعوا لاستجواب دقيق لدى فرع التحقيق في المديرية. وبناءً على إفادات المشتبه فيهم الثلاثة، جرى توقيف شخص رابع في الشمال، بواسطة فرع استخبارات المنطقة. وبعد انتهاء التحقيقات في المديرية، أحيل الموقوفون على المحكمة العسكرية، حيث باشر قاضي التحقيق العسكري استجوابهم.

وكانت «الأخبار» قد نشرت في عددها الصادر يوم الأربعاء الماضي خبراً عن عملية توقيف المشتبه فيهم. وطوال يوم أمس، جرى التداول بالأمر على نطاق واسع، ما دفع مسؤول الإعلام والعلاقات العامة في شركة سوليدير، نبيل راشد، إلى إصدار بيان قال فيه إن «السلطات الأمنية اللبنانية هي السلطة المكلفة بالحفاظ على الأمن والتفتيش والمراقبة في مارينا بيروت. وتنفى شركة سوليدير علمها وعلاقتها بالخبر الذي تتداوله بعض وسائل الإعلام بشأن نقل أسلحة من مارينا بيروت».

ورغم بيان سوليدير، فإن عملية التوقيف أعادت إلى التداول الأمني مسألة المرفأ السياحي في بيروت، الذي تشغله الشركة المذكورة، لكونه، بحكم الأمر الواقع، خارجاً عن السلطة الرقابية الجدية للسلطات اللبنانية، بحسب مصدر أمني معني. وعلى حد قول المصدر المذكور، فإن وجود السلطات الأمنية في المارينا هو «شكلي إلى أبعد الحدود، لكون جميع رجال الأمن المتمركزين على مدخل المارينا مترابطين في تنفيذ عملهم، ولأن مستخدمي المارينا هم من أصحاب النفوذ من جهة، وبسبب تشابك الصلاحيات مع شركة سوليدير من جهة أخرى».

ح.ع.

مفاده أنهم يريدون نقل الأسلحة بحراً، إذا كانت الكمية كبيرة. أما إذا جرى تأمينها على دفعات، فسينقلونها «بواسطة سيارة قاص» إلى الشمال، ومنه إلى الداخل السوري. وأكد المشتبه فيهم للتاجر، بحسب المعلومات نفسها، أن أحد الضباط في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، تولى سابقاً تسهيل عملية نقل أسلحة لحسابهم، فضلاً عن زعمهم أن ضابطاً آخر هو شريك لهم في عملهم.

وعلى ذمة المصادر الأمنية ذاتها، جرى الاتفاق بين التاجر والمشتبه فيهم على تسلم كمية من الأسلحة في منطقة بئر حسن، لكنهم خشوا الانتقال إلى تلك المنطقة، فما كان منهم إلا أن حددوا منطقة رأس بيروت لتسليم الأسلحة. وهناك، كمنت دورية من استخبارات الجيش للمشتبه فيهم والتاجر، يوم الجمعة الماضي. وبعد تسلمهم الأسلحة، لاحقتهم الدورية، إلى أن أوقفهم في منطقة عرمون، حيث ضُبطت كمية من الأسلحة، وكمية من الكوكايين

تهريب الأسلحة من لبنان إلى سوريا حكاية تتكشف فصولها يوماً بعد يوم، وأخرها توقيف مديرية استخبارات الجيش ثلاثة أشخاص جدد سعوا إلى نقل نحو ألف بندقية إلى بلاد الشام عبر البحر.

وتفيد مصادر أمنية رفيعة المستوى بأن مديرية استخبارات الجيش حصلت على معلومات مفادها أن شخصين في بيروت يبحثان عن كمية كبيرة من الأسلحة الحربية، لإرسالها إلى سوريا. أبلغت قيادة الجيش بهذه المعلومات، فطلبت إيلاء الأمر الاهتمام اللازم، «شرط أن تكون المعلومات جديده». بدأ فرع بيروت في المديرية متابعة الأمر. وسريعاً، توصل إلى معلومات أدت إلى الاستتباب بشخصين من آل «ت»، أحدهما مسؤول عن إدارة المرفأ السياحي الذي تشغله شركة سوليدير في منطقة السان جورج. وخلال المتابعة، طلب المشتبه فيهما، مع شريك ثالث لهما يُدعى أ.أ. تامين 1000 بندقية رشاشة، بهدف نقلها إلى سوريا. كانت المباحثات بين المشتبه فيهم الثلاثة والتاجر المفترض تجري تحت أنظار رجال الأمن الذين تمكنوا من تسجيل أكثر من محادثة جرت بين الطرفين. وعرض المشتبه فيهم مبلغ 100 ألف دولار، دفعة أولى من ثمن الأسلحة. أحضر التاجر عشر بنادق (6 من نوع كلاشنكوف، وأربعاً من نوع أم 16) للمشتبه فيهم، لكي «يفحصوا النوعية». وخلال مباحثاته معهم، سمع التاجر من المشتبه فيهم كلاماً

طلب المشتبه فيهم
من تاجر السلاح تأمين
الف بندقية حربية

متابعة

«الدولة لم تحمنا... فلتعالجنا»

أن عمل التعدي كان نتيجة لإهمال السلطات لأمن المعتصمين، وحيث إن السلطات المعنية لم تقم بأي شيء لحماية المتظاهرين. ويُضيف مكارم في بيانه، إنه في هذه الأثناء زاره وفد من مؤسسة الحريري «يعرض عليّ دفع ثمن أتعاب المستشفى والعلاج، لكنني رفضت ذلك رفضاً كاملاً، بوجود عدد من الأصدقاء والأهل، وذلك منعاً لأي استثمار سياسي للاعتصام وإيماناً مني بأن على السلطة اللبنانية تحمل نفقات علاجي لأنها المعنية الوحيدة بأمن المواطنين وسلامتهم».

ويشير مكارم إلى أنه فوجئ عندما «كنا نحاول إخراج التقارير من المستشفى من أجل أخذ الموافقة عليها من قبل وزارة الصحة، برّد إدارة المستشفى علينا بأن الفواتير دفعت بالكامل ورفضت بادئ الأمر، إعطائنا اسم من دفع تكاليف العلاج، وعرفنا بعد مرور بعض الوقت أن مؤسسة الحريري هي التي دفعت تكاليف العلاج، على الرغم من رفضي لهذا الأمر، وفوجئت أيضاً كيف وافق المستشفى على أخذ هذه الأموال من دون موافقتي على ذلك».

(الأخبار)

علاج المصابين، لأن الاعتداء حصل بسبب تقاعس أجهزة الأمن عن القيام بدورها. وفي السياق، أصدر الناشط غسان مكارم بياناً شرح فيه ملامسات ما حصل معه. وهو من الجرحى الذين تُعدّ إصابتهم بليغة، إذ كُسر حوضه نتيجة ضربه «بجنط سيارة»، إضافة إلى العصي والأحزمة الجلدية «وتبيّن بعد الفحوص الطبية أنني بحاجة إلى عملية جراحية باهظة الثمن، وقمت حينها بمساعدة الأهل والأصدقاء والصديقات والرفاق والرفيقات بالمعاملات اللازمة حتى تتم تغطية التكلفة من قبل وزارة الصحة، بما

لا تزال حادثة التعرّض بالضرب لعدد من المعتصمين أمام السفارة السورية في الحمراء، يوم الثلاثاء الماضي، تتفاعل، وخصوصاً مع رفض المصابين أن تكون معالجتهم على حساب أي جهة سياسية. وبحسب مصادر معنية بالقضية، عرض تيار المستقبل دفع جميع تكاليف العلاج، لكنه جوبه بالرفض «من أجل عدم إدخال هذا الموضوع في السجل اللبناني الضيق، ولأن ذلك من مسؤوليّة الدولة التي فشلت في حمايتهم». كما أن الناشطين لا يزالون مصرّين على الاستمرار بتحركاتهم المتضامنة مع المعارضة السورية، إلى جانب لجوئهم إلى القضاء اللبناني لمحاسبة من اعتدوا عليهم، بهدف حماية الحريات العامة في جميع أنحاء لبنان، بعد تكرّر حوادث كهذه «ما يُهدد الحريات العامة في لبنان».

ورفض الناشط على شريم تغطية كلفة علاجه في مستشفى الجامعة الأميركية، من قبل تيار المستقبل. وقد جمع عدد من الناشطين المبلغ المطلوب من إدارة المستشفى. ويُطالب الناشطون بأن تحمّل الدولة اللبنانية المسؤولية الكاملة وتُغطي

«الخيام» لتأهيل ضحايا التعذيب عدم إقرار مجلس النواب تخفيف السنة السجنية، أسوة ب«البلدان المتحضرة». وجاء في بيان للمركز أنه كان «أحرى بالذين أسقطوه أن يطرحوا مشروعاً متكامل، بدءاً من تسريع المحاكمات وإطلاق سراح المنتهية مدة محكوميتهم، وتحسين الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية للسجناء». ولفت المركز إلى أن الطريقة التي تعامل بها مجلس النواب مع قضية السجناء، هي «استمرار لإدارة الظهور لهذه القضية الإنسانية، وغياب للمعالجة الجدية، التي يتحمل



لا تحتوي سجلات
مديرية الخزينة على أي
ذكر للشيكات المفقودة،
لا في سجلات الإثبات ولا
في سجلات الإلغاء